الأمم المتحدة

A/62/75–E/2007/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٤٣ من القائمة المؤقتة*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الأمين العام في قراره ٢٠٠٦/٤٣، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام، في قرارها ٦١/١٨٤، أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثانية والستين. وهذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، مقدم استجابة لقراري الجمعية والمجلس.

* A/62/50.

** E/2007/100.

310507 310507 07-33066 (A)

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

ما زال احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية يتسبب في تفاقم حدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الفلسطينيون. ويواصل الجيش الإسرائيلي، متذرعا بالحق في الدفاع عن النفس في مواجهة أعمال من قبيل هجمات الناشطين الفلسطينيين المستمرة على المدنيين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية من قطاع غزة وأسر عريف إسرائيلي، شن عمليات عسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مستخدما في ذلك الاحتجاز التعسفي ونزع الملكية بالقوة وهدم البيوت وفرض قيود قاسية على التنقل وانتهاج سياسات الإغلاق. بيد أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غزة منذ وقف إطلاق النار في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ولا يزال نظام الإغلاق الإسرائيلي يمثل سببا أساسيا من أسباب الفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو يقيد إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات الصحية والتعليمية، والعمل، والوصول إلى الأسواق، والاستفادة من خدمات الشبكات الاجتماعية والدينية.

وقد تدهورت الحالة المالية تدهورا مشهودا عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتمشيا مع المبادئ التي وضعتها اللجنة الرباعية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دفعت نتائج الانتخابات المانحين إلى إعادة النظر في المعونة التي يقدمونها إلى السلطة الفلسطينية. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنحو ٨ في المائة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦ بالمقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٥. ولا تزال

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تنوه، مع تقديرها، بالمساهمات الموضوعية المقدمة من إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

المؤشرات الاقتصادية تظهر اتجاهات سلبية. وظلت معدلات البطالة والفقر مرتفعة، وقدرت بـ ٣٠ و ٦٤ في المائة على التوالي، بينما يعتمد ٦٥ في المائة من الأسر المعيشية على الاقتراض غير الرسمي لكفالة حد الكفاف.

وكان من شأن المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وتشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالمخالفة لاتفاقية جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي، عزل القدس الشرقية المحتلة وشطر الضفة الغربية وانكماش الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية.

ويتحمل اللاجئون والنساء والأطفال العبء الأكبر لهذه التدابير. ويصيب سوء التغذية وغيره من المشكلات الصحية عددا متزايدا من الفلسطينيين في وقت يُحد فيه من إمكانية الحصول على الخدمات اللازمة. وفي قطاع غزة وحده، يعاني من فقر الدم ٥٧,٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٣٦ شهرا و ٤٤,٩ في المائة من النساء الحوامل.

أولا – مقدمة

١ – أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/٤٣، على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) ومبدأ الأرض مقابل السلام فضلا عن الامتثال للاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وفي القرار نفسه، حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع الأطراف على احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، وعلى الامتناع عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين وذلك وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[(١)]. واقتناعا من المجلس بأن الاحتلال الإسرائيلي يعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وإذ يشعر بالقلق إزاء الأثر الخطير الذي يلحق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من جراء بناء إسرائيل للجدار والنظام المرتبط به داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، وما يترتب على ذلك من انتهاك لحقوق ذلك الشعب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقه في العمل وفي الصحة وفي التعليم وفي مستوى معيشي ملائم، أشار في هذا الصدد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[(٢)] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[(٢)] واتفاقية حقوق الطفل[(٣)]، وأكد وجوب احترام صكوك حقوق الإنسان هذه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. وشدد المجلس على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع في تلك الأرض، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. وشدد أيضا على أن الجدار الذي تشيده إسرائيل بخطوات متسارعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، مخالف للقانون الدولي ويعزل القدس الشرقية ويقسم الضفة الغربية ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ودعا في هذا

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (دال – ٢١)، المرفق.

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

الصدد إلى الامتثال التام للالتزامات القانونية الواردة في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273 و Corr.1) وفي قرار الجمعية العامة د إ ط-١٠/١٥. وأكد المجلس من جديد في ذلك القرار الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو استنفادها؛ وأكد من جديد أيضا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وفي قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦١، أعادت الجمعية تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه؛ وطلبت من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل أو تتلفها أو تتسبب في إضاعتها أو استنفادها أو تعريضها للخطر. واعترفت الجمعية بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بجبر الضرر الذي لحق به نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو إضاعتها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكدت الجمعية أن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشييده حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يتنافى مع القانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني بشدة من موارده الطبيعية، ودعت في هذا الصدد إلى الامتثال الكامل للالتزامات القانونية الواردة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وفي القرار د إ ط - ١٠/١٥. وطلبت الجمعية من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن إلقاء النفايات بجميع أنواعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل خطرا جسيما على مواردهما الطبيعية، ولا سيما الموارد من المياه والأرض، ويهدد البيئة ويعرض صحة السكان المدنيين للخطر. وطلبت الجمعية من إسرائيل أن تتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي، وهو ما تترتب عليه جملة أمور منها إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الوفيات والإصابات

٣ – تذّرع الجيش الإسرائيلي بحقه في الدفاع عن النفس، إزاء أعمال من قبيل الهجمات المستمرة التي يشنها ناشطون فلسطينيون على المدنيين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية من قطاع غزة وأسر عريف إسرائيلي، ليواصل شن عمليات عسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بيد أنه حدث انخفاض ملحوظ في درجة العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غزة منذ وقف إطلاق النار في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٦٩٧ حالة وفاة و ٥٥٨ ٣ حالة إصابة في صفوف الفلسطينيين كنتيجة مباشرة للصراع. وقد قتل ما مجموعه ١٣٢ طفلا فلسطينيا وأصيب ٥١٥ آخرون[٤]. وما لا يقل عن ٢٨ من القتلى و ١٢٠ من المصابين هم من تلاميذ المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد حدثت إحدى حالات الوفاة في الضفة الغربية وإصابتان في قطاع غزة أثناء وجود التلاميذ في قاعة الدرس.

٤ – وسُجلت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٦ خسائر بشرية متصلة بالألغام أو مخلفات الحرب المتفجرة في حقول الألغام الإسرائيلية الخمسة عشر الخالية من العلامات في الضفة الغربية ووادي الأردن لا يقل عددها عن ٢١ قتيلا وجريحا[٥] (٦ قتلى و ١٥ مصابا)، ومعظمهم أطفال[٦]. وإضافة إلى ذلك، دشنت إسرائيل استعمال قذائف متفجرات المعادن الثقيلة الكثيفة في بيت حانون وأماكن أخرى في قطاع غزة، مما أدى إلى ازدياد عدد الإصابات التي اقتضت إجراء عمليات بتر للأطراف[٧].

٥ – وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧، تسبب العنف المتبادل بين الفلسطينيين – المتسم بنشوب حالات توتر بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، ومواجهات مسلحة بين أجهزة الأمن المنشأة، وتكوين أجهزة أمنية جديدة، وانتشار الأسلحة في قطاع غزة، وتصلب المواقف السياسية – في وفاة ٢٤٨ شخصا من

---

(٤) www.ochaopt.org/documents/PoC_tables_Feb07.xIs.

(٥) See Portfolio of Mine Action Projects, 2006 at www.mineaction.org.

(٦) *Landmine Monitor 2006*, at www.icbl.org/lm/2006/palestine.html#fnB75.

(٧) تقرير جون دوغار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، (A/HRC/4/17)، الفقرة ١٠.

بينهم ٢٠ طفلا؛ كما سُجلت ١ ٣٥٠ إصابة[٨]. وجدير بالملاحظة أن الزيادة الأهم في أعداد المتوفين والمصابين الفلسطينيين قد نتجت عن العنف المتبادل بين الفلسطينيين. وسجل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط زيادة الخسائر البشرية في عام ٢٠٠٦ إلى عشرة أمثال الخسائر البشرية المتكبدة في عام ٢٠٠٥.

٦ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧، أفادت التقارير بأن هجمات العناصر المسلحة الفلسطينية أدت إلى مقتل ٢٩ إسرائيليا وإصابة ٥٢٤ آخرين[٨].

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٧ - في آذار/مارس ٢٠٠٦، كان هناك ما يربو على ٤٠٠ ٩ سجين سياسي فلسطيني لا يزالون محتجزين في السجون الإسرائيلية، وكان من بينهم ٤٢١ سجينا أمضوا في السجن أكثر من ١٠ سنوات. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أخذت إسرائيل تعتقل ٥٠٠ فلسطيني في المتوسط كل شهر في غارات لا تتوقف على البلدات والمدن، لا سيما بيت حانون ونابلس وجنين[٩].

٨ - ولا تزال في سجون إسرائيل نحو ١٢٠ سجينة سياسية فلسطينية، من بينهن اثنتان دون الثامنة عشر من العمر[١٠]. ووفقا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وَضَعت ثمان محتجزات أثناء وجودهن بالسجن، وتوجد ثلاث مسجونات وبصحبتهن أطفالهن الصغار؛ وهناك ٣١ امرأة غير مسموح لهن برعاية أطفالهن؛ وست سجينات حرمن من الزيارات العائلية، وثماني نساء أفادت التشخيصات الطبية بأنهن يعانين من مشاكل نفسية حادة.

٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان الجيش الإسرائيلي يحتجز ٣٨٩ طفلا فلسطينيا، من بينهم صبيان في الثانية عشرة من عمرهما. وتفيد التقارير بأن السلطات الإسرائيلية كانت تستخدم القسر البدني مع ٦٠ في المائة من الأطفال[١١].

١٠ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز ٢٠ موظفا من موظفي الأونروا في الضفة الغربية وترفض وصول الأونروا إليهم.

---

(٨) www.ochaopt.org/documents/PoC_tables_Feb07.xls.

(٩) A/HRC/4/17، الفقرتان ١٠ و ٤٣.

(١٠) انظر Website of the Women's Organization for Political Prisoners, www.wofpp.org/english/december.html.

(١١) تقرير الأمين العام، المعنون ''الأطفال والصراعات المسلحة'' (A/61/529-S/2006/826)، الفقرة ٦٥.

نزوح السكان

١١ - أسهم استمرار تشييد الجدار في الضفة الغربية في نزوح السكان من شتى أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. وكان من بين ٣٢,٩ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس وغيَّروا محل إقامتهم مؤخرا ١٧,٣ في المائة فعلوا ذلك بسبب الجدار[١٢].

١٢ - ورغم أن البيانات السكانية لن تُستكمل قبل إجراء التعداد لاحقا في سنة ٢٠٠٧، يرجح إلى حد بعيد أن تكون عمليات إغلاق بلدات وقرى الضفة الغربية وتطويق القدس الشرقية المحتلة وتشييد الحاجز والعزل العمراني لقطاع غزة وفرض عمليات الإغلاق عليه قد أدت إلى أنماط الهجرة الداخلية.

تدمير الممتلكات ومصادرها

١٣ - في سنة ٢٠٠٦، سجلت الأونروا تدمير الجيش الإسرائيلي ٢٣٣ مبنى مملوكا للفلسطينيين في الضفة الغربية. وهذه المباني تشمل ١١٥ مسكنا. و ٧٤ موقعا زراعيا و ٣٥ متجرا، و ٩ مرافق عامة[١٣]. وفي الوقت الحالي، تقيم ٣١٤ ٢٩ أسرة معيشية في مساكن دمرها الإسرائيليون، منها ٩٩٧ ٢٨ أسرة معيشية في قطاع غزة و ٣١٧ أسرة معيشية في الضفة الغربية[١٣].

١٤ - وكانت نابلس أكثر المناطق تضررا. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٩ مترلا في مدينة نابلس. ودُمر ما مجموعه ٢٣ مبنى من المباني التجارية المقامة على جوانب الطرق ليستعملها المزارعون في تسويق منتجاتهم في قرية بردلة وفي مرج نجع في وادي الأردن، وذلك بزعم عدم وجود تصاريح لها. ولنفس السبب، هدم الجيش الإسرائيلي ١٤ حظيرة من حظائر الماشية في زبيدات، وخيبات عَطُف، وفروش بيت داجان، وجيفتليك، والشونه.

---

(١٢) Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights and the Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre, *Displaced by the Wall: Pilot Study on Forced Displacement caused by the Construction of the West Bank Wall and its Associated Regime in the Occupied Palestinian territories* (Bethlehem and Geneva, 2006). Also available from www/badil.org/publications/Books/Wall-Report.pdf.

(١٣) ''تقرير عن أحوال المساكن في الأرض الفلسطينية، سنة ٢٠٠٦''، مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني.

١٥ - وظلت السلطات الإسرائيلية تصدر أوامر المصادرة طوال سنة ٢٠٠٦. ووفقا للأونروا، صدرت أوامر بمصادرة ٨٤٥ ٣ دونما في جنوب الضفة الغربية (في الخضر، وأم سلمونه، وحلحول، ويَطّا، والضاهرية، وبيت عمر)، و ٧٦٨ ١ دونما في شمال الضفة الغربية (في دير بلعوط، وبورجين، وحَجَة، وفَرّون، وأسيرا، وكُفر لَقَف) و ٣٣٧ ١ دونما في وسط الضفة الغربية (معظمها في عَنَاتا وبير نابالا).

١٦ - وفي سنة ٢٠٠٦، استعملت بلدية القدس الإسرائيلية أربعة ملايين شيكل إسرائيلي جديد كميزانية للهدم، لتهدم ٦٨ مترلا فلسطينيا هدما تاما. ووفقا لتقرير أصدره مركز بحوث الأراضي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أجرت بلدية إسرائيل عشرة عمليات إخلاء جبري إضافية لسكان فلسطينيين واستندت في ذلك إلى عدم صلاحية دورهم للسكنى بسبب حاجتها إلى الترميم. وفي سنة ٢٠٠٦، فقد سكان القدس الشرقية المحتلة الفلسطينيون ٠٠٠ ٦ متر مربع من الحيز السكني[١٤]. وذكرت اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل أن البلدية صادرت أيضا آلات للبناء، لا سيما خلاطات الأسمنت، مما دفع إلى رفع أسعار أسمنت البناء، وزادت من معدل الضمانات المالية اللازمة لاستصدار أمر قضائي بوقف الهدم. كما أعطت السلطات الإسرائيلية إنذارات مسبقة بمزيد من عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في سنة ٢٠٠٧.

١٧ - وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، دمر الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة ٠٧٧ ٣ ملجأ للاجئين وهدم ٢١٠ ملاجئ أخرى وتضررت من ذلك ٣٥٦ ٣ أسرة. وهذا يمثل تدهورا شديدا بالمقارنة بسنة ٢٠٠٥، التي شهدت تدمير ١١٦ ملجأ وهدم ٣٧ آخرين.

١٨ - وشهد قطاع غزة أيضا زيادة هائلة في عملية تسوية وحفر الأراضي. إذ جرى تجريف ما لا يقل عن ٥١٦ ٦ دونما من الأراضي الزراعية في قطاع غزة.

١٩ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، دمرت القوة الجوية الإسرائيلية ستة محولات في محطة الكهرباء الوطنية الوحيدة في قطاع غزة، وكانت هذه المحطة تمد غزة بـ ٤٣ في المائة من احتياجاتها اليومية. ومنذ ذلك الحين استعيدت الطاقة الكهربائية بالكامل في غزة بفضل مساعدة تقنية من مصر ودعم مالي من السويد[١٥].

---

(١٤) تقرير مركز بحوث الأراضي، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(١٥) انظر A/HRC/4/17، الفقرة ١٩. وانظر أيضا ”Act of Vengeance: Israel’s Bombing of the Gaza Bower Blant and its Effects“ في B'Tselem (September 2006)، وهي متاحة أيضا على موقع www.btselem.org/English/Summaries/200609_Act_of_Vengence.asp.

٢٠ - ولا يوجد في الوقت الحالي تقدير كمي للخسائر الناتجة عن الهدم والمصادرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إلا أن الأضرار المباشرة الناتجة عن الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ قد قدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٤٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في قطاع غزة وحده.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ضيق الجيش الإسرائيلي ''منطقة السلامة'' من القصف المدفعي، مما سمح باستهداف المساكن والمناطق المأهولة الفلسطينية القريبة جدا وأسهم كثيرا في زيادة الخسائر في الأرواح والممتلكات. وأدى الهجوم على بيت حانون إلى حبس ٤٠ ٠٠٠ من السكان داخل مساكنهم في ظل حظر التجول، بينما أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن تدمير ٢٧٩ مترلا، فضلا عن مسجد عتيق بني قبل ٨٠٠ سنة، ومبان عامة، وشبكات للكهرباء، ومدارس، ومستشفيات، وبساتين، وشبكات للمياه والمرافق الصحية، كما دمرت طرق معبدة باستخدام حفارات خلفية مصممة خصيصا[١٦]. وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأضرار التي لحقت البنية التحتية بمبلغ ٩٧٠ ٣٧٢ ٢ دولارا.

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما في ذلك القيود الحائلة دون الحصول على المساعدات الإنسانية

٢٢ - يتضمن اتفاق التنقل والوصول للموقع من قبل السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل تحت رعاية اللجنة الرباعية أحكاما معينة تقضي بانتقال الناس والسلع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

٢٣ - وتتمثل أولى النقاط الست التي يشملها الاتفاق في إعادة فتح معبر رفح الحدودي مع مصر، الذي افتتح في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهذه كانت اللحظة التاريخية الأولى التي تسيطر فيها السلطة الفلسطينية على معبر حدودي بري دولي. وفي الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان معبر رفح مفتوحا بصفة مستمرة للمسافرين في الاتجاهين.

٢٤ - وعقب هجوم شنه فلسطينيون على موقع عسكري إسرائيلي في كيريم شالوم وأسر جندي إسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أغلق المعبر وفرضت السلطات الإسرائيلية قيودا على تنقل بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي فيما يختص بانتقالها إلى محطة

(١٦) A/HRC/4/17، الفقرة ١٠.

رفح النهائية، وذلك لأسباب أمنية. ومنذ ذلك الحين، ظل المعبر يُفتح بصفة استثنائية، من قبيل فتحه أثناء فترة ذروة انتقال الطلاب أو الحجاج. وبوجه عام، كان معبر رفح، فيما بين ٢٥ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مفتوحا بنسبة ١٤ في المائة في المتوسط من الأيام المقررة. وأدت عمليات افتتاح المعبر المتقطعة والمتباعدة إلى تجمع حشود ضخمة عند المحطة النهائية في الأيام المحددة، مما أدى إلى انعدام الأمن العام. ورغم أن ولاية البعثة السالفة الذكر قد تجددت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ظل وصولها إلى المحطة النهائية مقيدا بسبب الشواغل الأمنية الإسرائيلية.

٢٥ - وظل معبر كارني مغلقا في أكثر من ٥٠ في المائة من المدة المقررة. وغالبا ما كان يُفتح جزئيا فحسب، نظرا لما تصورته إسرائيل من تهديدات أمنية. ولذلك، تضررت الواردات القادمة إلى غزة والصادرات الخارجة من القطاع إلى إسرائيل والضفة الغربية وما وراءها. إلا أنه في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى آذار/مارس ٢٠٠٧ زادت الصادرات المارة عبر ممر كارني بنسبة ١١٥ في المائة، وهذا مثّل تحسنا وإن كان أقل من المستهدف في اتفاق التنقل والوصول. وحدث هبوط شديد في الواردات الغذائية في نيسان/أبريل وأيار/مايو، مما أدى إلى انخفاض مؤثر في احتياطات غزة الاستراتيجية من دقيق القمح وإغلاق منافذ المخابز الرئيسية بامتداد القطاع. وخُففت قيود الاستيراد في أيار/مايو بفعل الضغط الدولي الشديد. إلا أن صادرات غزة عانت في سنة ٢٠٠٦ من أشد القيود وأطولها مدة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لم يتسن سوى تصدير حمولة ١٢ شاحنة من غزة. وهذا مجرد جزء ضئيل بالمقارنة بالـ ٤٠٠ شاحنة التي كان من المتوخى أن تتحرك يوميا من القطاع بنهاية سنة ٢٠٠٦ بموجب الاتفاق السالف الذكر. وكان تأثير القيود المفروضة على تصدير منتجات غزة شديدا، إذ بلغت الإيرادات التي لم تتحقق في تلك الفترة بضعة ملايين.

٢٦ - ومعبر صوفا هو نقطة المرور الرئيسية لاستيراد الرمل أو الحصى أو ما أشبه (أي: الركام) للاستخدام في أغراض التشييد في قطاع غزة، وهذا الركام مشمول باتفاق التنقل والوصول. وقد أُغلق المعبر في ١٤ شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين، لم يفتح بصورة منتظمة. وبوجه عام، ظل المعبر مفتوحا بنسبة ٦٠ في المائة من الأيام المقررة أثناء السنة الأولى من تنفيذ الاتفاق السالف الذكر، مما حد من استيراد الركام إلى قطاع غزة. وأحد الآثار المترتبة على هذا التقييد هو رفع سعر الرمل أو الحصى أو ما أشبه من مواد البناء في قطاع غزة.

٢٧ - وينص ذلك الاتفاق على تدابير لتيسير انتقال الفلسطينيين والسلع التجارية داخل الضفة الغربية. وقد أُلغي في عام ٢٠٠٦ قرار إنقاص عدد نقاط التفتيش في الضفة الغربية، وكان هذا القرار قد جرى التحقق من تنفيذه في نهاية عام ٢٠٠٥. ووفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ازداد عدد العقبات المادية في الضفة الغربية من ٤٧٥ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٥٥٠ عقبة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتمثل التأثير الرئيسي لهذه التدابير في تجزؤ الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وفي انقطاع الصلات الطبيعية بين المجتمعات المحلية والخدمات العامة والعمالة والأراضي بدرجة خطيرة.

٢٨ - وكان الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هو الموعد المستهدف لإنشاء قوافل حافلات تربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وفقا للاتفاق السالف الذكر، بينما كان الموعد المستهدف لإنشاء قوافل الشاحنات هو الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولم يتحقق الهدف في أي من الحالتين، كما لم يحدث أي تحرك صوب تنفيذ هذا الحكم من أحكام الاتفاق.

٢٩ - ولم يبدأ العمل بعد في تشييد ميناء بحري، ولم تجر مناقشات بشأن الترتيبات الأمنية أو إعادة بناء المطار وتشغيله. وقد احتل الجيش الإسرائيلي مطار غزة لمدة خمسة أشهر حتى الأسبوع المنتهي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد قُدّرت الأضرار التي لحقت بالمطار نتيجة للعملية العسكرية الإسرائيلية بمبلغ ١٦ مليون دولار.

٣٠ - وحدث مزيد من التدهور في إمكانية وصول حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية إلى القدس الشرقية المحتلة منذ إدخال نظم متطورة جديدة في المحطات الطرفية، الأمر الذي حد من إمكانية الوصول من اتجاهي بيت لحم (جنوبا) ورام الله (شمالا). ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أخذ الجيش الإسرائيلي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ يمنع المشاة الفلسطينيين والمركبات الفلسطينية من استعمال ثمانية طرق من الطرق الإثني عشر المؤدية إلى القدس الشرقية المحتلة. وبشكل مطرد أخذ تقييد الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة يحد من قدرة الأونروا على إيصال الخدمات اللازمة للاجئين إلى الضفة الغربية، إذ يحمل ٦٥ في المائة من موظفي مكتبها الميداني في الضفة الغربية بطاقات الهوية المعمول بها في الضفة الغربية.

٣١ - وفي الضفة الغربية أثر عدد لا بأس به من آلاف حوادث تأخير أو منع الوصول التي أفاد بها موظفو الأونروا على إيصال المساعدات الإنسانية الطارئة، لا سيما بعرقلة تحرك مركبات الأونروا أو المركبات المتعاقد على تشغيلها لنقل المعونة الغذائية، أو الأدوية، أو الأفرقة الصحية المتنقلة، أو أفرقة توزيع الأغذية. وتأثرت البرامج العادية بعرقلة انتقال المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي المكتب الميداني، كما زاد فرض حظر التجول

على مخيمات الضفة الغربية وقراها وبلداتها من تعطيل خدمات الأونروا. وفقد المكتب الميداني بالضفة الغربية ما يقدر بـ ٨٣٢ يوما - رجلا منذ آذار/مارس سنة ٢٠٠٦.

الحاجز

٣٢ - تواصل إسرائيل تشييد الحاجز، مخالفة بذلك قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٥ الذي أقرت فيه الجمعية بفتوى محكمة العدل الدولية القائلة بأن تشييد الحاجز في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تشييده في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، مخالف للقانون الدولي.

٣٣ - ولتشييد الحاجز تأثير إنساني شديد على المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تنقيح ثان لمسار الحاجز. وبالتالي، سيبلغ طول الحاجز ٧٠٣ كيلومترات، بزيادة قدرها ٣٣ كيلومترا بالمقارنة بالخطة السابقة[١٧]. إذ ستُقسم مستوطنتا إيمانويل وآرييل إلى أصابع منفصلة تحيط بأكثر من ٢٥ ٥٠٠ فلسطيني من ثلاثة جوانب، مع وجود طريق وصول واحد على الجانب الشرقي من الحاجز. ونتيجة لذلك، سيظل ١٠ ٧٧١ فلسطينيا من قرى دير بلوط، ورفات، والزاوية على الجانب الغربي من الحاجز، بين الخط الأخضر والحاجز. ورغم أن هذا سيترك ثلاث قرى فلسطينية شرقي الحاجز، سيكون التأثير البيئي على أراضيهم ضخما. ووفقا للمسار المنقح الجديد، سيتحرك الحاجز نحو كيلومتر ونصف باتجاه الشمال من الطريق ٤٦٥ وسيشمل مزارع زيتون وأراض من قرية رنتيس. وستصبح قرية بيت إيكسا والأراضي المحيطة بها جزءا من جيب بيدو/بيت سوريك (نحو ٤٦ ٣٢١ نسمة)، الذي يحيط به الحاجز حاليا من ثلاثة جوانب ويحصره الطريق ٤٤٣ المتجه شمالا. وسيحيط الحاجز بقرية الولاجه ويعزلها عن أراضيها الزراعية. وستُحرك إلى داخل الضفة الغربية[١٨] أجزاء عديدة من الحاجز في الجنوب، كان مخططا أصلا أن تشيد على الخط الأخضر.

٣٤ - وفي شباط/فبراير سنة ٢٠٠٧، استُكمل بناء ٥٨ في المائة من الحاجز (٤٠٨ كيلومترات) وكانت ٩ في المائة منه لا تزال قيد التشييد. وتقدمت أعمال التشييد في القدس الشرقية المحتلة، حيث استُكمل نحو ٥٥ في المائة من الخطط، وكان ١٠ في المائة من الخطط قيد التشييد. ونتيجة لذلك، يُحتمل أن يترح بالقوة نحو ٣ ٠٠٠ بدوي يعيشون في

(١٧) انظر الموقع الشبكي لوزارة الدفاع الإسرائيلية على www.seanzome.mod.gov.il.

(١٨) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, preliminary analysis of the humanitarian implications of the April 2006 barrier projections.

منطقة معالي آدوميم، وهؤلاء معظمهم من اللاجئين. ومتى اكتُمل الحاجز، فإن ٨٠ في المائة منه سيكون داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بينما سيكون ٢٠ في المائة منه فقط فوق الخط الأخضر. وفضلا عن ذلك، فإن ٥٧٥ كيلومترا مربعا (نحو ١٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية) ستُعزل بين الحاجز والخط الأخضر في ''منطقة خط التمّاس''. وعلى أساس المسار الحالي، فإن ٥٠٠ ٦٠ فلسطيني يعيشون في تلك المنطقة سيتأثرون بشدة فما يختص بإمكانية وصولهم إلى الضفة الغربية ومصادر رزقهم الرئيسية ومصادر رزقهم الأساسية، وسيحيط الحاجز إحاطة تامة بـ ٤٠٠ ٣١ فلسطيني[١٩].

٣٥ - وتواجه المجتمعات المحلية الفلسطينية الموجودة شرق الحاجز صعوبات متزايدة في الوصول إلى مزارعها ومراعيها في المناطق المغلقة. وعلى الرغم من قول حكومة إسرائيل إن الحاجز لن يؤثر على ملكية الأراضي وعلى إمكانية وصول السكان إلى مصادر رزقهم[٢٠]، فإن نظام التصاريح الإسرائيلي والعيوب التي تشوب تشغيل البوابات تعرقل ممارسات الزراعة الفلسطينية بشدة. وقد صودر فعلا أكثر من ٢٣٠ كيلومترا مربعا من أخصب أراضي الضفة الغربية (نحو ١٥ في المائة من جميع الأراضي الزراعية بالضفة الغربية) بصدد إنشاء الحاجز[٢١]، وخطر نزع ملكية المزيد من الأراضي شديد جدا نظرا لعجز المزارعين الفلسطينيين عن تأمين الوصول إلى أراضيهم باستمرار.

المستوطنات الإسرائيلية

٣٦ - وفقا لمصادر عسكرية، سلمت الإدارة المدنية الإسرائيلية (أي الإدارة العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة) آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في وادي الأردن لتشييد المستوطنات غير القانونية وإقامة قواعد للجيش[٢٢]. ومن ناحية أخرى، أذنت إسرائيل بإنشاء مستوطنة جديدة في وادي الأردن تدعى ''ماسكيوت''، وذلك بإصدارها إذنا

(١٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إسقاطات بشأن مسار الحاجز في الضفة الغربية، تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(٢٠) Summary legal position of the Government of Israel (A/ES-10/248, annex I).

(٢١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ''تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، تموز/يوليه ٢٠٠٦'' (TD/B./53/2).

(٢٢) Foundution for Middle East Peace, "Jordan Valley Short Takes", *Settlement Report*, vol. 17, No.1 (January - February 2007).

بإنشاء ٣٠ وحدة سكنية أولى ضمن ١٠٠ وحدة سكنية مقرر إنشاؤها. ولم يبدأ تشييد تلك الوحدات حتى الآن[٢٣].

٣٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغ العدد الإجمالي للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية ١٠٠ ٢٤٦ نسمة. ولا يزال معدل نموهم مرتفعا، إذ يبلغ ٥,١ في المائة مقابل ١,٨ في المائة تمثل معدل النمو السكاني العام في إسرائيل[٢٤]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بلغ عدد المستوطنين ٠٠٠ ٢٦٠ نسمة، بالإضافة إلى نحو ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة يعيشون في القدس الشرقية المحتلة.

٣٨ - وأكدت الأوامر العسكرية الإسرائيلية مصادرة ٣٢٨ ١ دونما في القدس الشرقية المحتلة، وأفادت التقارير أن ذلك قد حدث بالتوسع في مستوطنة آلمون بالقرب من معالي أدوميم، التي تقسم الضفة الغربية. وفي منتصف سنة ٢٠٠٦، أذنت حكومة إسرائيل بما يكاد يكون مضاعفة لمستوطنة رامات شلومو في القدس الشرقية المحتلة (التي تضم نحو ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية)[٢٥]. ويواجه الآن ما يتراوح بين ٧٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ بدوي من قبيلة الجَهَالين مزيدا من التشريد بنهاية سنة ٢٠٠٧ لكي يفسحوا المكان للتوسع في المجاورة ''هاء ١'' بمستعمرة معالي أدوميم ولتشييد الجدار[٢٦].

٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٦، كان أكثر من ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية قيد الإنشاء في مستوطنات الضفة الغربية، مقابل ١٤٤ ٤ وحدة سكنية في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٥[٢٧]. وقد أصبحت نقاط الاستيطان الأمامية التي أقيمت مؤقتا في الضفة الغربية نقاطا ثابتة، وهذا ملحوظ أيضا في حالات نيف إرتز، ونوفاي برات، وبلغي ميام، وزايت رعنان في منطقة رام الله[٢٨].

---

(٢٣) بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية (البلاغ الصحفي ٢٠٠٦/٥٤٤، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)؛ وهو متاح على موقع www.eu 2006.fi/en-GB.

(٢٤) ''السكان في إسرائيل ومستوطنات الضفة الغربية، ١٩٩٥-٢٠٠٥''، تقرير عن الاستيطان في الأراضي المحتلة، المجلد ١٦، الرقم ٥ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) (إسهام مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني).

(٢٥) كول هازمان (٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦).

(٢٦) تقرير مركز المعلومات الفلسطيني المعني بحقوق الإقامة واللاجئين (بديل)، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(٢٧) تقرير حركة السلام الآن في صحيفة هآرتز (٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

(٢٨) يديعوت أحرونوت (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٤٠ - حال تشييد الجدار بين الفلسطينيين والوصول إلى ٩٥ في المائة من مواردهم المائية (٦٣٠ مليون متر مكعب من ٦٧٠ مليون متر مكعب في السنة) من جراء تدمير ٤٠٣ آبار و ٣٢٧ ١ مجمعا لمياه الأمطار[٢٩]. وأدى ذلك إلى الحيلولة دون وصول المُلاّك إلى ١٣٦ بئرا تزودهم بـ ٤٤,١ مليون متر مكعب من المياه سنويا. وأغلق الحاجز ٤٦ نبعا من ينابيع المياه (٢٣ مليون متر مكعب سنويا) و ٩٠٦ دونمات من الأراضي الغنية بالمياه الجوفية (٩٩ في المائة من المياه الجوفية في الضفة الغربية)[٣٠]. ونتيجة لذلك، فقدت أكثر من ٠٠٠ ٧ أسرة فلسطينية تعتمد على الزراعة مصدر رزقها[٢٩] في منطقة تندر فيها الموارد المائية وتزداد تكاليف تنميتها ازديادا مستمرا.[٣١] وسوف يعزل آخر طريق على الحاجز ٦٢ نبعا و ١٣٤ بئرا آخرين في ''منطقة التمّاس''[٣٢].

٤١ - وخدمات الإمداد بالمياه والرعاية الصحية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة هي من حيث الكم والنوع غير كافية ومعدومة الكفاءة والموثوقية. ويبلغ متوسط نصيب الفرد اليومي من استهلاك المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة ٨٥ لترا (٧٥ لترا في الضفة الغربية و ٩٥ لترا في قطاع غزة)، وهذا أقل بكثير من المعيار الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية البالغ ١٥٠ لترا. وخدمات المياه المحلية التي تتحقق فيها معايير الجودة الموصى بها من تلك المنظمة لا تتجاوز نسبتها ٤٥ في المائة في قطاع غزة، حيث يكثر الكلور بنسبة مرتفعة والنيترات المركز. وفي الضفة الغربية، يحصل ٨٧ في المائة من السكان على المياه عن طريق الأنابيب، بينما يعتمد ٢٢٠ مجتمعا محليا محروما من الخدمات على تجميع مياه الأمطار وشراء المياه بتكلفة مرتفعة، ولذلك يتعرضون للأمراض المنقولة بالمياه وللإفقار المتزايد الشدة.

٤٢ - وتؤدي المستوطنات الإسرائيلية وسلوك المستوطنين إلى الضغط على البيئة، على النحو الظاهر في إتلاف مئات الأشجار المثمرة في سنة ٢٠٠٦ بإحراقها أو قطعها

---

(٢٩) بيانات مقدمة من مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني.

(٣٠) الجمعية الزراعية الفلسطينية، ''تأثير الاحتلال والعولمة على القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة'' ورقة مقدمة في المنتدى الاجتماعي العالمي المعقود سنة ٢٠٠٧ في نيروبي (٢٠-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

(٣١) UNDP, "Water rights in the Occupied Palestinian Territory", *Human Development Report* (New York: UNDP, 2006).

(٣٢) انظر Applied Research Institute — Jerusalem, "The Effect of the Israeli Segregation Wall on the Palestinian Natural Resources", October 2006. Available from www.poica.org/editor/ case_studies/view.php?recordID=929.

أو اقتلاعها. وفي بعض الأحيان، توجه المستوطنات ما يتدفق من صرفها الصحي إلى الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين الفلسطينيين، مما يؤثر على قرى يطا، ووادي فوكين، ونحالين بالضفة الغربية[٣٣].

٤٣ - وبينما تشكل ممارسات الاستيطان الإسرائيلية السبب الرئيسي للتدهور البيئي، يسهم في هذا التدهور ضعف إدارة المياه المستعملة والنفايات وتجزؤ هذه الإدارة. ويؤدي عدم وجود خدمات لتصريف النفايات الصلبة إلى زيادة الإحراق، بينما يمثل الدخان الناتج عن إحراق النفايات الملوث الرئيسي للهواء بالنسبة لـ ٤٨,٤ في المائة من الأسر المعيشية التي تعرضت لهذا التلوث في سنة ٢٠٠٦ في الأرض الفلسطينية المحتلة[٢٩].

الأزمة المالية الفلسطينية

٤٤ - اعتبرت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية بالفعل غير قابلة للاستدامة بحلول نهاية ٢٠٠٥. وازدادت الحالة المالية تدهورا عقب فوز ''حماس'' في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأدت نتائج تلك الانتخابات إلى إعادة النظر على نحو ملحوظ في سياسات المانحين إزاء السلطة الفلسطينية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، بدأ عدد من المانحين الرئيسيين في إعادة توجيه دعمهم المالي للفلسطينيين بحيث لا يصل إلى السلطة الفلسطينية ريثما تلتزم بالمبادئ الثلاثة الرئيسية التي حددتها اللجنة الرباعية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦- ألا وهي نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بما فيها خارطة الطريق. وإسرائيل، من ناحيتها، احتجزت إيرادات الجمارك وإيرادات ضريبة القيمة المضافة و لم تسلمها إلى السلطة الفلسطينية، وتبلغ هذه الإيرادات نحو ٦٠ مليون دولار شهريا بالإضافة إلى الفائدة، أي نحو ٥٠ في المائة من الميزانية الشهرية للسلطة الفلسطينية. وقد عملت الأمم المتحدة، من خلال اللجنة الرباعية وقنوات أخرى، على تيسير الإفراج عن إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية بآليات متفق عليها؛ وبعد اجتماع محمود عباس وإيهود أولمرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أذنت إسرائيل بتحويل ١٠٠ مليون دولار. وجرى التحويل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وترى الأمم المتحدة أن هذه خطوة إيجابية أولى، وهي تشجع على العودة إلى التحويلات المنتظمة على النحو المتفق عليه بين الأطراف.

---

(٣٣) انظر Foundation for Middle East Peace Settlement Timeline, *Settlement Report*, vol. 16, No. 4 (July-August 2006) and vol. 17, No. 1 (January-February 2007).

٤٥ - ووفقا لصندوق النقد الدولي، تقلصت الموارد المالية للسلطة الفلسطينية بنسبة ٦٠ في المائة، إذ انخفضت من ١,٢ بليون دولار في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٥ إلى ٠,٥ بليون دولار في نفس الفترة من سنة ٢٠٠٦[٣٤]. وضغط هذا الانخفاض بشدة على المؤسسات الفلسطينية، لا سيما المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة الأساسية وتوفر الأمن؛ وتوقف تقريبا دفع المرتبات لنحو ١٦٥ ٠٠٠ موظف من موظفي السلطة الفلسطينية (يعولون ما يقدر بربع السكان الفلسطينيين).

٤٦ - وقد عُوض فقدان المرتبات الحكومية تعويضا جزئيا بفضل توزيع بدلات نقدية على العاملين في القطاع العام وعلى أصحاب الحالات الاجتماعية الصعبة. وبوجه عام، دُفع ما يعادل ٤٠ في المائة من المرتبات عن طريق الآلية الدولية المؤقتة التي أنشأتها المفوضية الأوروبية وعن طريق الحسابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٦[٣٥]. وبالإضافة إلى ذلك، وجه المجتمع الدولي نحو ٤٥٠ مليون دولار، تعادل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة السنوية، في صورة مساعدات إنسانية مباشرة للفلسطينيين قدمت عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وهذه التدابير مجتمعة ساعدت على التخفيف من حدة الأثر التام للأزمة المالية للسلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٦.

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٤٧ - في إطار الآلية الدولية المؤقتة، التي قدمت الدعم لدفع البدلات والتكاليف غير المتعلقة بالمرتبات للقطاع الصحي، تلقى العاملون في الحقل الصحي، في المتوسط، ما يصل إلى ٦٠ في المائة من أجورهم العادية في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وعلى الرغم من ذلك، تركت الأزمة المالية النظام الصحي العام عاجزا عن إعالة مستويات الرعاية، لا سيما وأن ٢٠٠٦ كانت سنة لا تعرف الاستثمار. والمستشفيات تفتقد إلى اللوازم الكافية، وصيانة المعدات، وأدوات النظافة، والبيئة الصحية العامة اللازمة لمكافحة العدوى بأشكالها.

٤٨ - وأدى إضراب العاملين في القطاع الحكومي الذي استغرق ١٥ أسبوعا للاحتجاج على عدم دفع الأجور إلى زيادة شلل الخدمات الصحية وإلى زيادة الضغط على العيادات التي تديرها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن ناحية أخرى، فإن مستشفى أوغستا فيكتوريا الكائن في القدس الشرقية المحتلة الذي يخدم فلسطينيي الضفة الغربية، شهد

(٣٤) IMF, *West Bank and Gaza; Recent Fiscal and Financial Developments*, October 2006.

(٣٥) صندوق النقد الدولي، بيان البعثة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

بالفعل انخفاضا بنسبة ٣٠ في المائة في عدد مرضى الأقسام الداخلية، وذلك بفعل الحاجز وما يرتبط به من قيود مفروضة على التنقل[٣٦].

٤٩ - وأدت عمليات الإغلاق الطويلة الأمد والأزمة الاقتصادية التي عانت منها وزارة الصحة وعمليات الاقتحام العسكرية الإسرائيلية الجارية إلى خطر أحاق بإمكانيات الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية، بما فيها الرعاية السابقة للولادة وأثناء الولادة واللاحقة للولادة. وقد تضاءلت خدمات الرعاية الأولية والثانوية على السواء، لا سيما وأن الغالبية الكبرى من خدمات رعاية الولادة والمواليد (٨٠ في المائة من الولادات في مستشفيات وزارة الصحة الست في الضفة الغربية وقطاع غزة) عاجزة عن أداء الصيانة العادية. كما تتعرض النساء الحوامل اللائي يعانين من مضاعفات لاحقة للولادة إلى مخاطر أشد عند إخراجهن قبل الأوان من المستشفيات نظرا لنقص العاملين والأماكن. وقد منحت الأولوية لأمراض النساء والتوليد في حالات الطوارئ.

٥٠ - وبشكل مطرد، تصبح عيادات الأونروا المتنقلة الخمس الموجودة في ''منطقة التمّاس'' والقرى الحدودية هي الجهات الوحيدة المتاحة لتقديم خدمات الرعاية الصحية لسكان الأماكن النائية، إذ ارتادها ٢٠٠ ١١ مريض شهريا في سنة ٢٠٠٦. وقد أحبطت القيود اللوجستية الخطط الرامية إلى تيسير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية المعزولة بإضافة خمس نقاط صحية إضافية.

٥١ - وانعدام الأمن الغذائي يؤثر على النساء والأطفال تأثيرا غير متناسب مع أعدادهم. وقد كشفت دراسة أجرتها الأونروا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أن ٥٧,٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ٣٦ شهرا و ٤٤,٩ في المائة من النساء الحوامل في قطاع غزة يعانون من فقر الدم. وفي صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، يعاني ٢٢ في المائة منهم من نقص فيتامين ألف[٣٧]؛ وظهرت على ٢٠ في المائة منهم علامات نقص اليود (٣٢ في المائة في الضفة الغربية و ٣ في المائة في قطاع غزة)؛ ويعاني ٤,١ في المائة من نقص فيتامين دال الإكلينيكي (الكساح) في قطاع غزة. ويمثل ازدياد انتشار الأمراض غير المعدية التي من قبيل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان تحولا وبائيا يفرض أعباء إضافية على الموارد البشرية والمالية النادرة.

(٣٦) تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/61/529-S/2006/826)، الفقرة ٦٧.

(٣٧) تعتبر منظمة الصحة العالمية أن انتشار هذا النقص بنسبة تربو على ٢٠ في المائة مشكلة كبرى من مشكلات الصحة العامة.

٥٢ - ومما له مغزاه أن ٦٥ في المائة من الأسر المعيشية تعتمد على الاقتراض غير الرسمي لكي تضمن حد الكفاف[٣٨]. وتشير البيانات إلى أن الغالبية تعاني من تدني مستوى المعيشة، بما في ذلك تدني مدخول السعرات الحرارية وزيادة الاعتماد الاقتصادي على الغير والاعتماد على المعونات. وأدى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض استهلاك الأغذية بنسبة ٨ في المائة. كما تعيد الأسر المعيشية الفلسطينية استعمال المياه المستعملة بنسبة ٤٥,٣ في المائة، مقابل ٤٤,٧ في المائة في سنة ٢٠٠٥ و ٣٩,٣ في المائة في سنة ١٩٩٩[٢٩].

٥٣ - وتمثل الصحة العقلية شاغلا متعاظما في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا توجد بيانات شاملة بشأن ذلك، وإن كانت الدراسات المحلية النطاق قد بينت أن عوامل زيادة الضغط العصبي، التي من قبيل قيود التنقل القاسية وانعدام إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، موجودة في الحياة اليومية. ويفيد شخص واحد تقريبا من بين كل أربعة أشخاص بأنه يعاني نوعا من أنواع الضغط النفسي.

الشباب والتعليم

٥٤ - أدى إضراب العاملين في القطاع الحكومي إلى تعطيل الخدمات التعليمية. وغالبية المدارس العامة مغلقة كليا أو جزئيا، مما يؤثر على نحو ٧٠ في المائة من التلاميذ[٣٩].

٥٥ - وفي سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الدراسية، لم يتمكن أي تلميذ في غزة من تحصيل دروسه بمراكز التدريب التقني في الضفة الغربية بسبب عدم الحصول على تصاريح سفر إلى هناك. ولم يتقدم بطلبات سوى عشرة طلاب، مقابل ٢٢٧ طالبا رفضت طلباتهم في السنة الدراسية السابقة.

٥٦ - ورغم أن نتائج امتحانات السنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد تحسنت بالنسبة لنتائج السنة السابقة، لا يزال التحصيل التعليمي ضعيفا. إذ لم ينجح في امتحانات الرياضيات للفرقة الثامنة في الضفة الغربية سوى ٥٠ في المائة من التلاميذ، ولم ينجح في امتحانات العلوم سوى ٦٥ في المائة من التلاميذ.

٥٧ - وأرغمت عمليات الإغلاق الداخلية المدرسين في قطاع غزة على عدم الذهاب إلى أماكن عملهم. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، خسرت مدارس الأونروا ٢٧٧ ٩٧٣ يوما بتكلفة تربو على ٤٦٠ ٥٥٩ ٥ دولارا. وأثناء السنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بلغ

(٣٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٣٩) UNICEF, “Six months without pay spark teachers’ strike in Gaza and West Bank”, New York, 5 September 2006.

إجمالي عدد أيام التدريس التي فقدها مدرسو الأونروا، بمن فيهم مدرسو الأونروا بمركز التدريب الكائن في غزة، ٦٧٤ ١٣ يوما. وهذا يمثل تحسنا بالنسبة لفترة الإبلاغ السابقة، عندما بلغ عدد تلك الأيام ٠٠٠ ٥٦ يوم.

المؤشرات الاقتصادية

٥٨ - زاد معدل البطالة إلى ٣٠ في المائة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦ مقابل ٢٩,٤ في المائة في نهاية ٢٠٠٥، وهو ما أثر على ٠٠٠ ٢٦٥ فلسطيني ومعاليهم[٤٠]. ورغم أن هذه الحالة قد تبدو مستقرة نسبيا في ظروف الأزمة، يكشف المزيد من التحليل عن تفاوتات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ نتبين وجود زيادة في القطاع بنسبة ٢,٢ في المائة[٤١]. وقد تأثر اللاجئون بارتفاع معدل البطالة في صفوفهم أكثر من ارتفاعه في أوساط أخرى (٣٢,٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وهو معدل يزداد سريعا[٤٢]. ففي النصف الأول من سنة ٢٠٠٦، زادت البطالة في صفوف اللاجئين بنسبة ٥,٧ في المائة عما كانت عليه في نفس الفترة من سنة ٢٠٠٥[٢٩]. وعانى الشبان (من ٢٠ إلى ٢٤ سنة) من أعلى معدل للبطالة، وهو ٣٢,٣ في المائة في الضفة الغربية و ٥٣,٧ في المائة في قطاع غزة. ويتوقع أن ينضم إلى قوة العمل سنويا نحو ٠٠٠ ٤٤ شاب[٤٣]. وجدير بالملاحظة أنه بينما يبدو أن معدل البطالة في سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قد ظل مستقرا نسبيا يكاد المعدل يبلغ الآن ضعف ما كان عليه في سنة ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، يحتمل أن يكون الدخل المستمد من العمل النظامي قد انخفض، الأمر الذي يفسر زيادة الفقر الشديدة.

٥٩ - وتقدر نسبة الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ٦٤ في المائة[٤١]. وتشاهد أوضح صور زيادة الفقر في قطاع غزة، حيث يعيش ٨٧,٧ في المائة من الأسر المعيشية دون الخط الرسمي للفقر[٤٣] وزاد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في فقر مدقع في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٦٤,٣ في المائة وتضرر من ذلك نحو

(٤٠) في سياق الأزمة المتطاولة الأمد، قد يصبح تعريف البطالة العادي قاصرا بشكل ما، لأن عددا كبيرا من الناس قد كف ببساطة عن التماس العمل. وهنا نستخدم ''تعريفا فضفاضا'' للبطالة، إذ نضيف إلى العدد الإجمالي للعاطلين (حسب معايير منظمة العمل الدولية) عدد من لا ينشطون في الوقت الراهن في عمل ما (ويعرّفون عموما بأنهم ''غير ناشطين'').

(٤١) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Monitor* (November 2006).

(٤٢) UNRWA, *Prolonged crisis in the Occupied Palestinian Territories: socio-economic impacts of the new phase on refugees and non-refugees* (November 2006).

(٤٣) UNRWA, *Prolonged crisis in the occupied Palestinian territories: recent socio-economic trends* (November 2006).

٢٠٠ ٠٦٩ ١ نسمة[٤٣]. وفي نهاية الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦، زاد عدد الفلسطينيين الفقراء إلى مليونين و ١٠٠ ألف نسمة، مقابل ١,٣ مليون نسمة في نهاية سنة ٢٠٠٥[٢٩].

٦٠ - وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنحو ٨ في المائة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦، بالمقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٥. وهذا الانخفاض أقل كثيرا مما كان متوقعا في البداية، ويعزى ذلك إلى التدفقات الرسمية والخاصة الداخلة، بما فيها المساعدات الإنسانية التي ازدادت. وقد تضرر قطاع غزة أكثر من غيره، حيث كانت عمليات الإغلاق ومعدلات الفقر المرتفعة أكثر شيوعا.

٦١ - ويمثل الفقر والبطالة وعمليات الإغلاق وفقدان الأراضي، معا، أسبابا للعجز الراهن في المساكن في فلسطين. بيد أن هناك في الأفق أزمة أكبر من ذلك: إذ ستحتاج ٨٦٧ ٤٠١ أسرة معيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى بناء وحدات سكنية جديدة أثناء السنوات العشر المقبلة. إلا أن الإحصاءات الرسمية تبين أن ٩٠٩ ١١٧ أسرة معيشية فقط ستكون قادرة على تحقيق ذلك[١٣].

٦٢ - ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن القطاع المصرفي في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال سليما رغم الكساد الاقتصادي. وقد استمرت ودائع القطاع الخاص في الازدياد ببطء سنة ٢٠٠٦، واستمرت المصارف في تقديم القروض[٣٥].

٦٣ - وقد نوقش أعلاه جانبان من جوانب القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وهما مضاعفة عمليات الإغلاق داخل قطاع غزة والضفة الغربية وحولهما، واحتجاز إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة منذ الربع الأول من سنة ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى هذا، أُدخلت مجموعة قيود مالية خارجية، من خلال تنفيذ الآلية الدولية المؤقتة المنبثقة عن المفوضية الأوروبية. وهذه القيود يراد بها ضمان تجاوز القنوات الحكومية الخاصة بالسلطة التنفيذية مع السماح للمؤسسات العامة بالعمل والسماح بتحويل المعونة إلى الحالات التي تعاني من المشقة الاجتماعية.

وضع المرأة

٦٤ - هناك أغلبية كبيرة من النساء في الأسر المعيشية (٨٣ في المائة) غير مشاركة بالمرة في الأنشطة الاقتصادية. وفي معظم الأحيان تتولى الشابات العمل المترلي، بينما يشاركن في الحدود الدنيا في الأنشطة الاقتصادية[٤٤].

(٤٤) Graduate Institute of Development Studies, available at www.unige.ch/iued/new/information/publications/pdf/Report VIII_ES-EN.pdf.

٦٥ - وفي القدس الشرقية المحتلة، مثلما هو الحال في أماكن أخرى في الضفة الغربية متأثرة بعمليات الإغلاق وبالحاجز، تمانع أسر عديدة في السماح لبناتهن بمعاناة التجربة المهينة المتمثلة في الانتظار عند نقاط التفتيش أو نقاط عبور الحاجز ليقوم الجنود الإسرائيليون بتفتيشهن والتحرش بهن، أو السماح لهن بالسير مسافات طويلة تفاديا لذلك. وبالتالي، فإن الأرجح الآن أن تضغط الأسر على فتياتها لكي يتوقفن عن الذهاب إلى المدرسة أو عن مواصلة تعليمهن العالي.

٦٦ - وأدى التجزؤ العام للمجتمعات المحلية الفلسطينية إلى اشتداد عزلة النساء، بينما تشكل النساء الريفيات فئة شديدة الضعف. ومعدل انتظام الفتيات الريفيات بالمدارس يتناقص بشكل مطرد من مرحلة تعليمية إلى أخرى. وبينما تمثل النساء ٤٤,٨ في المائة من العاملين بالقطاع العام في المجتمعات المحلية الريفية، كان لإضراب القطاع العام واحتجاز الأجور تأثير مدمر على معدل الفقر العام، الذي وصل في المناطق الريفية إلى درجة مزعجة هي ٥٩,٤ في المائة.

٦٧ - ونظرا لاستنفاد آليات التصدي المتاحة للأسرة، فإن الأطفال والنساء (لا سيما النساء الحوامل) هم الأكثر تعرضا للعنف العائلي والعنف الجنساني.

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٦٨ - لا يزال الجولان السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وتمنع إسرائيل عودة سكان الجولان السوري المحتل العرب الذين طُردوا في ذلك العام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت ٢٧ مستوطنة إسرائيلية - من المستوطنات الإسرائيلية الـ ٣٣ التي أنشئت كمستعمرات زراعية - تنتج النبيذ واللحوم والفاكهة والمياه المعدنية للسوق المحلية الإسرائيلية وأسواق التصدير بشروط تفضيلية، الأمر الذي يُلحق الضرر بمنتجات العرب السوريين[٤٥].

٦٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بدأت إسرائيل تشييد ثلاث مستوطنات سياحية جديدة على منخفضات بحيرة طبريا المحتلة[٤٥] وإنشاء حي جديد يمثل توسعا لمستوطنة قِلا يُدعى مادسوك - أورفين، حيث نشرت عام ٢٠٠٦ عطاءات بشأن تشييد مبانٍ للمستوطنات على مساحة ٣٠٠ دونم. ويتوقع انضمام ١٠٠ أسرة أخرى إلى سكان المستوطنة بحلول صيف ٢٠٠٧[٤٦]. وتنمو مستوطنة كاتزرين، وهي كبرى المستوطنات في الجولان السوري المحتل،

(٤٥) بيانات ساهمت بها الجمهورية العربية السورية، رئاسة الوزراء، هيئة تخطيط الدولة.

(٤٦) معاريف (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

بمعدل ١٠٠ ساكن سنويا[٤٧]. وفي ٢ تموز/يوليه، أعلنت مستوطنة أفني إيتان الواقعة في الجزء الجنوبي من الجولان عن وصول ٢٠ أسرة من أسر مستوطني غزة السابقين واقترن ذلك بخطة لبناء ٦٠ مسكنا لهذه الأسر، بالإضافة إلى ٤٠ مسكنا لمزيد من القادمين الجدد. والمستوطنون يحصل كل منهم على قطعة أرض مساحتها ٣٥ دونما[٤٥]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعلن وزير الداخلية عن اتجاه النية إلى تيسير التعجيل بتشييد المستوطنات قرب الحدود مع الجمهورية العربية السورية[٤٨]. وتسعى إسرائيل رسميا إلى مضاعفة أعداد المستوطنين في مرتفعات الجولان في غضون السنوات العشر المقبلة[٤٩].

٧٠ - وتموّل وزارة الصحة الإسرائيلية عيادة للخدمات الصحية الأساسية لعرب الجولان. ويدير هؤلاء العرب خمس عيادات ويمولونها بأنفسهم، وهي عيادات تقدم الخدمات الصحية الأساسية للأمهات والمواليد، بما في ذلك خدمات التحصين. وعند الضرورة، يلتمس المرضى من العرب السوريون العلاج في عيادات داخل المستوطنات الإسرائيلية، أو في مستشفيات بعيدة داخل إسرائيل يحالون إليها من أطبائهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، افتتحت لجنة الصليب الأحمر الدولية مركزا طبيا للطوارئ والتشخيص في مجدل شمس وقدمت سيارتي إسعاف، لتلبية الاحتياجات التي دُرست لفترة طويلة[٥٠].

٧١ - وقد أحلت إسرائيل المقررات الدراسية الإسرائيلية محل المقررات الدراسية السورية في عام ١٩٦٧. وتدير إسرائيل ست مدارس ابتدائية، وثلاث مدارس إعدادية، ومدرستين ثانويتين للعرب السوريين.

٧٢ - وما زال مستمرا إتلاف أشجار الفاكهة المملوكة للعرب السوريين. وتحصل إسرائيل لنفسها على كل مياه نهر بانياس التي تقدر بـ ١٢١ مليون متر مكعب سنويا[٥١]. وتزود هضبة الجولان إسرائيل بثلث استهلاكها من المياه، بينما تبيع إسرائيل المياه للعرب السوريين بأسعار تفوق الأسعار التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون[٤٥]. وقد صادرت إسرائيل أراضي مملوكة للعرب اعتادوا استخدامها كمراعي، كما حولت أنماط الإنتاج والتجارة

(٤٧) واشنطن بوست (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

(٤٨) Foundation for Middle East Peace, "Golan Update", *Settlement Report*, vol. 17, No. 1 (January-February 2007).

(٤٩) واشنطن بوست (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).

(٥٠) "مشروع مستشفى مجدل شمس"، الجولان المحتل: بيان للجنة الصليب الأحمر الدولية (٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، متاح على موقع www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/htmlall/conference29-statement-200606.

(٥١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/61/500)، الفقرة ٨٤.

واستخدام الأراضي وألغت المهن الريفية والرعوية التقليدية. وقد نقص الإنتاج السوري من المواشي المحلية والتجارة السورية في المواشي. وتعتمد تجارة التفاح وزيت الزيتون والعسل التي ينتجها العرب السوريون على الأسواق الإسرائيلية. وفي هذه السنة، ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية على نقل ١٠ ٠٠٠ طن من تفاح الجولان الذي ينتجه العرب إلى السوق الإسرائيلية[٥٢]. وقد ساعدت إسرائيل على تيسير هذا النقل وقدمت الدعم للمزارعين.

٧٣ - ويبلغ عدد القوة العاملة العربية السورية في الجولان السوري المحتل نحو ٦ ٥٠٠ عامل، من بينهم نحو ٧٥٠ عاملا في مجال الخدمات المحلية. وهناك ٣ ٢٠٠ آخرون يعملون في إسرائيل بالزراعة والتشييد. ولا تزال الفرص المحلية في قطاع التشييد محدودة نتيجة لمعايير التخطيط، لا سيما المعايير التي تحد من إسكان العرب السوريين.

رابعا - استنتاجات

٧٤ - أدى مزيج من عمليات الإغلاق الخارجي والداخلي المكثفة وحجب المساعدة المالية الحيوية عن السلطة الفلسطينية واشتداد حدة الصراع في سنة ٢٠٠٦ إلى اشتداد ملموس للأزمة الاجتماعية - الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتكشف جميع المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الصحة العامة عن تدني الأحوال المعيشية، والتفكك الاجتماعي والمكاني، وتزايد اليأس، والعنف. وهذه الأزمة الموجودة على الطبيعة يصحبها ضعف في قدرة المؤسسات الفلسطينية على الانفراد بتقديم الخدمات الضرورية والرعاية للسكان الفلسطينيين.

٧٥ - وخفف جزئيا من حدة الأزمة ازدياد الاستثمار الدولي عن طريق قنوات التمويل البديلة. ودفعت هذه الحالة فريق الأمم المتحدة القطري إلى توجيه نداء مشترك في كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٦ لطلب ٤٥٣ مليون دولار، وهذا يمثل ضعف المبلغ الذي طلب في سنة ٢٠٠٥. وقد حولت نسب متزايدة من المساعدات الدولية من مسار الدعم الإنمائي الطويل الأجل إلى مسار الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ. وبينما أدت هذه التدابير المؤقتة إلى تثبيت الحالة بدرجة ملحوظة، لا يتوقع لها أن تسهم في تحسن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في الأجل الطويل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يتوقع لها أيضا أن تكون بديلا عن المسؤولية المباشرة للأطراف المحلية، أو عن عملية سياسية متجددة يمكن أن تعالج المسائل الكامنة وراء الصراع.

---

(٥٢) "Occupied Golan: ICRC supports local communities by transporting apples" (2 March 2007), at www.alertnet.org/thenews/fromthefield/220224/191cfd29ce6b306bf05478513bcdf60e.htm.